

## علاقة المجتمع المدني بالمجالس المنتخبة

الأستاذ: بوطيب بن ناصر

عضو هيئة تدريس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة ورقلة

### الملخص :

تلعب حركات المجتمع المدني دورا مهما في تقوية مؤسسات الدولة، نظرا للدور الفاعل الذي التي تقوم به نتاج شراكتها في إدارة دواليب الحكم عن طريق الشراكة في المؤسسات المركزية - البرلمان - والدور الذي تلعبه في عملية سن القوانين والتشريعات، وممارسة نوع من الرقابة على الحكومي، كما لها الدور في مؤسسات الدولة على المستويات المحلية فالنهوض بالتنمية المحلية هو رهين الشراكة الفعالة بين الإدارة المحلية وحركات المجتمع المدني .

### المقدمة :

يلقى مصطلح المجتمع المدني في العصر الحديث رواجاً أكاديمياً و علمياً على جميع الأصعدة و وصلت الى درجة أخذ البعض يتحدث فيها عن إقامة مجتمع مدني على مستوى إقليمي أو قاري ، أو دولي ، و قد لقيت فكرة المجتمع المدني قبولا و انتشرت في الدول النامية، كما في باقي دول العالم في سياق مناقشة الخبرات الديمقراطية التي تطرحها الأزمات السياسية التي تشهدها الدول في ظل الأنظمة السلطوية. و قد تكاثرت مؤسسات المجتمع المدني في هذا العصر، و ترسخ دورها حتى أصبحت سمة الأنظمة السياسية في الدول الحديثة، و صارت قوة الدولة، تقاس بمدى تزايد حركات المجتمع المدني كون هذه الحركات تسعى إلى سد الفراغ الذي تعجز الدولة عليه، ذلك أن الدولة لا تستطيع الوفاء بكافة متطلبات جميع الفئات الاجتماعية، والجمعيات هي من يناط بها هذا الدور، من هنا يتعاظم دور حركات المجتمع المدني لأنها مؤسسات لا تهدف إلى تحقيق الربح او الوصول الى السلطة ، و الدول المتقدمة تسعى دعم مؤسسات المجتمع المدني بغية تقوية مؤسسات الدولة فما العلاقة بين حركات المجتمع المدني والمجالس المنتخبة مركزيا ومحليا ؟

ستتم الإجابة عن الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية وفقا للمحاور التالية :

### المحور الأول: المجتمع المدني مقارنة مفاهيمية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين برزت العديد من المصطلحات إلى الساحة، كالمجتمع المدني، كحقول معرفية خصبة و حظيت بقدر كبير من الأهمية لدى الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء، و بالنظر الى ما تواجهه الدول النامية من تحديات على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فرض ضرورة ايجاد أروضيات تحاول من خلالها تحقيق مطالب أفرادها للوصول الى تنمية شاملة على جميع الأصعدة، و تحقيق العملية التنموية هو رهين التفاعل الجاد بين حركات المجتمع المدني.

و لعل هذا الدور المناط بحركات المجتمع المدني في بناء صرح دول قوية يفرض علينا أولا محاولة ضبط مفاهيم خاصة تحديد المقصود بالمجتمع المدني. فرغم الشيوع الواسع لمصطلح حركات المجتمع المدني في الأدبيات الغربية و العربية، الا أنه هناك حالة عدم اجماع في تحديد مفهوم دقيق للمجتمع المدني، فهناك من المفكرين من يرى ضرورة فصل المجتمع المدني على المجتمع السياسي، لأن المجتمع السياسي يضم جميع المؤسسات و الأجهزة و المنظمات المركزية و المحلية في الدولة. بينما المجتمع المدني يشمل الفواعل غير الرسمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تعمل في المجتمع باستقلالية الدولة<sup>1</sup>.

و في الغرب عرفه ستيفن ديبلو Steven DELUE المجتمع المدني بأنه " أشكال عديدة و مختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات تطوعية، أو مؤسسات ثانوية. هذه التنظيمات توجد خارج الهياكل الرسمية للدولة، تشير الى حيز مستقل يتوفر للأفراد حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة نتیجها تجمعات متنوعة يستطيع الافراد الانضمام اليها، وأحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه يعمل كعازل (buffer) ضد الحكومة المركزية، و بدوره هذا يشجع على وجود مناخ جماعات مختلفة تتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخلات الحكومة"

أما بالنسبة لهيغل يحتل المجتمع المدني عنده مكانة وسطا بين الأسرة و الدولة، و هو يعني عنده مجموع الروابط القانونية و الاقتصادية التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، و تضمن تعاونهم، و اعتماد بعضهم على البعض الآخر لكن ذلك لا يعني أنه كيان مستقل تماما عن الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون الا مصلحتهم الخاصة و يسعون الى تحقيق حاجاتهم المادية، و هو ما يستدعي المراقبة الدائمة من قبل الدولة لضبط جموح المجتمع المدني<sup>2</sup>.

و يعرفه لاري دياموند (Larry DIAMOND) على أنه : " حياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الادارة و الدعم الذاتي و الاستقلالية عن جهاز الدولة و تخضع هذا المجتمع الى نظام قانوني أو مجموعة من القوانين و الالتزامات المشتركة"

ويختلف المجتمع المدني عن المجتمع العام بحسب لاري دياموند في كونه يمثل مواطنين يعملون معا في اطار حيز عام للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم، كما يتبادلون المعلومات ويهدفون الى غايات مشتركة، وذلك بتقديم مطالبهم الى أجهزة الدولة، والحرص على موظفي هذا الجهاز<sup>3</sup>.

أما المفكر الايطالي أنطونيو غرامشي فيرى أن المجتمع المدني في كليته، النقابات و المدارس و الكنيسة و المؤسسات الاجتماعية و الثقافية، و هونقيض المجتمع السياسي و لكنه وثيق الصلة بالدولة، و العمل في اطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في اطار الدولة، و اهتم المفكر غرامشي في تظيره للمجتمع المدني على الجوانب غير الاقتصادية فيه<sup>4</sup>.

أما في الفكر العربي، يقدم لنا الأستاذ المغربي محمد عابد الجابري، تعريفا دقيقا لهذا المفهوم، حيث اعتبره " المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية، تحترم فيه حقوق المواطن السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في حدها الأدنى عى الاقل، انه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، أي البرلمان و القضاء المستقل و الأحزاب و النقابات و الجمعيات<sup>5</sup>.

أما الأستاذ فهمي هويدي فيعرف المجتمع المدني بأنه " ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه المؤسسات التطوعية التي تشمل الأحزاب و النقابات و الاتحادات و الأندية و جماعات المصالح، و جماعات الضغط و غير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير و تعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي الى تخليق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردا باحتكار مختلف العمل العام<sup>6</sup>.

و عرفه البنك الدولي بانه " مجموعة من المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، و التي تعمل لتحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و ذلك في اطار الالتزام بقييم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و القبول بالتعددية و الادارة السليمة للخلافات و النزاعات<sup>7</sup>.

ومن خلال استقراء التعريفات التي أوردناها لمفهوم المجتمع المدني- على سبيل المثال لا الحصر-

نستخلص أن المجتمع المدني يتضمن:

- الأحزاب السياسية
- المؤسسات الانتاجية و الطبقات الاجتماعية
- المؤسسات التعليمية و الدينية
- الاتحادات المهنية و النقابات العمالية
- النوادي الثقافية و الاجتماعية.

و النتيجة الثانية التي نصل اليها من خلال القراءة الدقيقة لهذه التعريفات تتضح أهم المقومات و

الأركان الأساسية التي تشتمل عليها مفهوم المجتمع المدني:

أ- المجتمع المدني رابطة طوعية تتكون نتيجة الارادة الحرة و اختياريا.

ب- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات والروابط في مجالات متعددة كالمؤسسات الانتاجية و الدينية و التعليمية و الاتحادات و التكتلات المهنية و النقابات العمالية.

ت- القبول بالتعدد و الاختلاف و ضرورة التقيد بالغير في ادارة الخلافات داخل تنظيمات المجتمع المدني، و يجب ادارتها بالطرق السلمية و قيم التسامح.

ث- تنظيمات المجتمع المدني تعمل باستقلالية عن أجهزة الدولة، و بقدر هذا الاستقلال تكون أقرب الى طموح و مطالب المواطنين.

و خلاصة القول أن حركات المجتمع المدني، بجميع فواعلها سواء أكانت أحزابا أو جمعيات أو نقابات و تنظيمات مهنية أو تعليمية أو دينية أو عمالية، فهي حركات تهدف الى خدمة الفئة المشكلة لها.

### المحور الثاني: المجتمع المدني وتقوية مؤسسات الدولة مركزيا - البرلمان -

أصبحت حركات المجتمع المدني تحظى باهتمام بالغ الأهمية من قبل الباحثين في مختلف الدراسات الاجتماعية، وأضحى وجود حركات المجتمع المدني سمة من سمات قوة الدولة المركزية هذا ما جعل اغلب الدول تسعى إلى إشراك مختلف فواعل المجتمع المدني، في المجالس المنتخبة مركزيا - البرلمان - بغية تقوية الرابط بين مختلف القواعد الشعبية وصانع القرار، لأن قوة الدولة رهينة التوافق و الاتحاد مع مختلف الطبقات الاجتماعية و جعل العلاقات بين البرلمان و المجتمع أكثر مرونة وأكثر استجابة، و ذلك لتكريس معالم الديمقراطية التشاركية. وهذا المعطى فرضته بيئة القانون الإداري والدستوري الجديدة المعالجة لواقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات النامية، خاصة في ظل التخلف الواضح للبرلمان والبيئات السياسية والاقتصادية والثقافية في دول العالم الثالث.<sup>8</sup>

فإرساء معالم الديمقراطية التشاركية في البرلمان تتضح من خلال فتح قنوات الاتصال المختلفة مع القواعد الشعبية و حركات المجتمع المدني، تتموقع بين السلطة الحاكمة و جماهير الشعب، و البرلمان باعتباره حلقة الوصل بين السلطة التنفيذية و الرأي العام فهو الفضاء الذي تتنافس فيه مختلف الأفكار بغية بلورة جملة التشريعات التي تحكم وتنظم سيرورة الحياة السياسية والقانونية والاجتماعية، و بقدر المشاركة والواسعة لفواعل المجتمع المدني تزيد الحكامة وتقوى مؤسسات الدولة و تزيد هيبتها، خصوصا إذا كانت التشريعات الصادرة عن البرلمان توافق الاتجاهات السائدة لدى الرأي العام، فمشاركة الجمعيات المختلفة في أعمال البرلمان التشريعية تزيد من مصداقية و جودة التشريعات و قبولها لدى مختلف الفئات الاجتماعية، كون حركات المجتمع المدني و أثناء حضورها جلسات البرلمان، تسعى كل جمعية منها إلى جعل التشريعات والقوانين التي تتم مناقشتها هي تلك التي تخدم مصالحها و تخدم مصالح الرأي العام، هذا ما جعل اغلب الدول أثناء الدورات البرلمانية و خاصة في مناقشة القوانين وإعداد الميزانيات تسمح لعدد واسع من حركات المجتمع المدني بالمشاركة في أعمال البرلمان.

فالبرلمان النيوزيلندي يوجه دعوة مفتوحة لتلقي جملة الملاحظات من جميع الجهات المعنية أفرادا كانوا أو منظمات أو من خلال مختلف وسائل الإعلام، كما أن البرلمان التركي يعمل على توجيه الدعوات المباشرة إلى هيئات المجتمع المدني المعنية بموضوع التشريع الذي يعتزم البرلمان مناقشته.

أما برلمان سلوفينيا وروسيا البيضاء، وحرصا منها على التواصل المدني- البرلمان فإنها تملك مكاتب اتصال بالمنظمات غير الحكومية و مجالس استشارية مكونة من ممثلين للمجتمع المدني و خبراء.<sup>9</sup> أما في دولنا العربية فنجد النموذج اللبناني الذي أسس منذ 1999 منتدى الحوار البرلماني، و هو منظمة غير حكومية تهدف إلى نقل آراء و اقتراحات المجتمع المدني إلى البرلمان، و ضمان توفير المعلومات للبرلماني حول برنامج المنظمات غير الحكومية، و تنظيم أنشطة متبادلة بين البرلمان و لجانته و حركات المجتمع المدني .

أما في التجربة الفرنسية و ان كانت النصوص القانونية لا تخول حركات المجتمع المدني قدرة التدخل في العملية التشريعية، الا أن نواب البرلمان في فرنسا غالبا ما يسعون إلى معرفة توجهات و آراء مختلف حركات المجتمع المدني حول مشروع أي قانون و إعداد الميزانية .

هذا في ما يتعلق بمساهمة حركات المجتمع المدني في العملية التشريعية التي تتم تحت قبة البرلمان.<sup>10</sup>

أما الدور الثاني والذي لا يقل أهمية عن المشاركة في العملية التشريعية، و هو الدور الرقابي الفعال الذي تمارسه حركات المجتمع المدني و المتمثل في الرقابة و النقد الذي تمارسه مختلف جهات المجتمع المدني من اجل تقويم عمل الحكومة و البرلمان، فدخل حركات المجتمع المدني إلى البرلمان و مشاركتها في عمليات التشريع و عمليات إعداد الميزانيات، و إقرار البرامج الحكومية يقلص من الهوة بين المتطلبات الاجتماعية المتزايدة و عجز الحكومة عن الوفاء بمختلف هذه المتطلبات، و يساعد على تكييف البرامج الحكومية، و يخلق نوعا من التوازن أثناء عمليات إعداد الميزانيات لان حركات المجتمع المدني - كل حسب مجال تخصصها- تسعى إلى تحقيق جملة الأهداف الخاصة التي سطرته كل منظمة لنفسها هذا على المستوى السياسي.

أما على المستوى الاجتماعي، فان حركات المجتمع المدني تمارس رقابة غاية في الأهمية على البرلمان، و ذلك من خلال المشاركة الفعالة في إنجاز مختلف البرامج الحكومية، بما يخدم الصالح العام خاصة ونحن نعلم أن حركات المجتمع المدني لاتهدف إلى تحقيق الربح أو الوصول إلى السلطة بل تهدف إلى تحقيق مصالح و متطلبات منتسبيها.

و بعد المصادقة على البرامج الحكومية، فالرقابة التي يمارسها أعضاء البرلمان على أعمال الحكومة و التي هي من صميم صلاحيات الغرف البرلمانية، فالأحزاب السياسية ووفقا لما تخوله لهم النصوص الدستورية، من الحق في ممارسة مختلف أنواع الرقابة سواء كانت مرتبة للمسؤولية السياسية أو غير مرتبة لها، من استجواب و طرح لأسئلة شفوية أو كتابية، و اقتراح موضوع عام للنقاش، و سحب الثقة، و في مقابل ذلك لحركات المجتمع المدني دورا لا يقل أهمية عن الدور المنوط بنواب البرلمان، فالجمعيات بإمكانها

ممارسة نوع من الرقابة غير مباشرة على البرامج الحكومية من خلال التواصل المباشر مع نواب البرلمان، وما تقدمه لهم من معلومات لصانع القرار إذ لديها إمكانيات كبيرة في الوصول إلى المعلومات المؤكدة التي تستقيها من كافة الفئات الاجتماعية، وهذا ما يساعد السلطتين التنفيذية والتشريعية لتجاوز كل ما هو سيئ إلى ما هو إيجابي.

كما أن حركات المجتمع المدني لها الدور الفاعل على المستوى البرلماني في تقرير مبادئ الرقابة والمحاسبة والمساءلة تعزيزاً وحماية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية،<sup>11</sup> و الملاحظ أن جل الدول و الأنظمة الديمقراطية نجدها منفتحة على حركات المجتمع المدني حيث يسمح لها بحضور مختلف الجلسات البرلمانية.

أما في الدول النامية فإن الأنظمة في الغالب ما تنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني على أنها أدوات للسيطرة على المجتمعات، كما أنها تنظر إلى نشاطها بعين الريبة، فمن الواجب على الدول العربية خاصة بد هبوب رياح الربيع العربي و ما صاحبه من حراك اجتماعي أفضى إلى الانفتاح السياسي، فإنه من الواجب على السلطات الانتقالية أن لا تقع في الأخطاء عينها التي وقعت فيها النظم السابقة، والعمل على إرساء معالم الديمقراطية التشاركية، و ذلك بفتح مؤسسات الدولة أمام مختلف أطراف وفصائل وحركات المجتمع المدني، فعلى البرلمانات العربية أن تكون أكثر انفتاحاً وشراكة مع المجتمع المدني و ذلك من خلال إشراكها في العمليات التشريعية و القيام بالوظيفة الرقابية، ففتح جلسات داخل الغرف البرلمانية، و إتاحة الفرصة للنواب للاستماع إلى آراء المواطنين وتلقي طلباتهم والاستماع إلى مشاغلهم بخصوص قضايا السياسة العامة و العمليات التشريعية، يعد استثمار ناجح باعتباره يسهم في رفع أداء البرلمان و جودة العمل التشريعي.<sup>12</sup>

كما انه يسهم في عقلنة القرارات السياسية و الإدارية على حد السواء، نظراً لما يقدمهم زخم معلوماتي هائل يمكن صانع القرار من تفادي الانزلاقات والاختلالات التي عانت منها الشعوب العربية سابقاً، نظراً لغياب الرؤية الواقعية العقلانية أثناء صياغة التشريعات السياسية والإدارية.<sup>13</sup>

وانفتاح البرلمان على حركات المجتمع المدني يساعد في تنمية وعي المواطن العربي ورغبته في عملية التطوير والبناء، ويساعد في تحقيق التكامل بين مختلف السلطات وعلى اختلاف وظائفها،<sup>7</sup> و عندما يصل وعي المواطن إلى تطلعه لممارسة الدور الرقابي على المؤسسة التشريعية في بلاده، فإن ذلك يعبر عن اهتمام المواطن بدور هذه السلطة في توفير وسائل العيش الكريم له من خلال الاطمئنان لتوفر الخدمات المطلوبة من السلطة التنفيذية فضلاً عن إشعار السلطة ذاتها بان هناك من يتابع أداؤها وينبهاها إلى القضايا المهمة.<sup>14</sup>

و مما سلف، فالشراكة الفعالة بين مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان تعد السبيل الأمثل لتعزيز قيم الديمقراطية التشاركية، و قيم المواطنة و احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، و محاربة جميع مظاهر الفساد و الاستبداد، و ذلك ما يسهم ويعزز عملية التحول الديمقراطي و توفير الشروط اللازمة لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتأكيد قيمها الأساسية.

**المحور الثالث: المجتمع المدني وتقوية مؤسسات الدولة المحلية .**

في ظل الخيارات الديمقراطية على المستوى المحلي ظهرت الديمقراطية التشاركية كبراديجم جديد يرتكز على التدبير المشترك للشأن العام المحلي، الذي يقوم على مشاركة السكان في اتخاذ القرارات ذات الطابع المحلي، وتشير إلى نموذج سياسي بديل يستهدف زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي و في اتخاذ القرار السياسي والتنموي .و عليه فان المعطى الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية التشاركية التي جاءت لدمقرطة الديمقراطية التمثيلية، وذلك عن طريق إشراك حركات المجتمع المدني في النهوض بالعملية التنموية على المستويات المحلية، بما يخدم مصالح الجميع ويساعد على تكميل مجهودات الحكومة والجماعات المحلية، إذن فالديمقراطية التشاركية قوامها الشراكة الفعالة بين حركات المجتمع المدني والإدارة المحلية، بغية الوصول إلى التعاون وبناء العلاقات على أسس جديدة تبتعد عن الأساليب التقليدية في إدارة الشأن المحلي.

ومنه أصبحت حركات المجتمع المدني عنصرا فاعلا دائم الحضور يعول عليه حاضرا ومستقبلا من اجل المساهمة في قيادة قاطرة التنمية، على المستويات المحلية، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود الدولة وباقي مؤسسات الدولة، وقد أضحت حركات المجتمع المدني قوة اقتراحية فعالة ومنظمة تسهم في تفعيل العملية التنموية، وذلك ما ترجمه التزايد المذهل لعدد الجمعيات في مختلف الأنظمة السياسية، مهما كانت مشاربها الإيديولوجية، وان الأهمية المتزايدة التي تحظى بها مختلف مؤسسات المجتمع المدني تعززت بفعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي اقتضت ضرورة تدخل المجتمع المدني ليسد حالة الفراغ الذي نجم عن عجز الدولة عن تلبية متطلبات مختلف الفئات الاجتماعية نظرا لكثرة الأعباء التي تقع على عاتق الدولة، وهذا القطاع الذي لا يهدف من خلال تكتلاته إلى تحقيق أرباح أو الوصول إلى السلطة فهو الأقدر على سد الفراغ الذي عجزت أمامه السلطات المحلية، ومنه فلحركات المجتمع المدني الدور الفاعل في العملية التنموية على المستوى المحلي، ولعل الخطوات الأولى التي يساهم من خلالها المجتمع المدني في تطوير أداء المجالس المحلية يتضح من خلال الدور الذي تلعبه في اختيار القيادات الأجدر بحسن إدارة و تسيير الجماعات المحلية والإقليمية، وذلك من خلال حملات التوعية والتعبئة التي تقوم بها مع مختلف الفئات الاجتماعية بغية توعيتهم وتحسيسهم بالمسؤولية لاختيار الطاقم الأمثل الذي يسير الإدارة، كما أن لها دور كبير في ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية هذا من جهة، و من جهة أخرى تكريسا و احتراما للإرادة الشعبية، لذلك تسعى حركات المجتمع المدني لاتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان النزاهة الانتخابية ولعل من أهم ما تقوم به على المستوى المحلي :

1. التأكد من السير الحسن للعملية الانتخابية وفقا لنصوص و القوانين و الإجراءات التي تنظم ذلك .
2. التأكد من احترام حقوق المواطن في الترشح والانتخاب بحرية.
3. التأكد من تساوي فرص المرشحين الدعائية وصولا إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعكس الإرادة الحرة للمقترعين .

كما تعمل حركات المجتمع المدني على حضور مختلف اللقاءات و التجمعات الانتخابية، ومتابعة كيفية تعامل وسائل الإعلام الرسمية و الخاصة مع مختلف المرشحين والقوى السياسية على المستويات المحلية، ومدى حياديتها<sup>15</sup>

كما تعمل حركات المجتمع المدني على مراقبة عمل الجهات المشرفة على العمليات الانتخابية المحلية ضمانا لعدم انحيازها إلى أي فصيل سياسي، أو حزبي معين .

و تستمر مشاركة حركات المجتمع المدني في العملية الانتخابية إلى غاية صدور نتائج الانتخابات وإعلان القائمة التي فازت بالانتخابات، و التي لها الحق في تولي إدارة المجالس المحلية، و بعد تشكيل المجالس المحلية تبدأ فصول علاقة جديدة تؤسس إلى شراكة حقيقية بين المجتمع المدني و الإدارة المحلية، و عماد هذه العلاقة الرهان التنموي لأن اغلب التجارب المقارنة أكدت أن نجاح الإدارة المحلية في إدارة الشأن المحلي و النهوض بالعملية التنموية هو رهين الشراكة بين المجتمع المدني و الإدارة المحلية، و تتضح معالم هذه الشراكة من خلال استدعاء مسييري الجمعيات و ممثلي المواطنين لحضور مداورات المجالس المنتخبة محليا، و المتعلقة أساسا بالمنفعة العامة، و هذا التدخل من قبل حركات المجتمع المدني يسهل عملية طرح انشغالاتهم و بالتالي اقتراح حلول لها و تقديم الحلول باعتبارهم الأقرب إلى المواطن و تتم ترجمة هذه اللقاءات في وثائق رسمية تدخل ضمن الجداول التنموية، ففتح الأبواب أمام حركات المجتمع لحضور المداورات يقوي أواصر التواصل مع المجالس المحلية، و يعزز النهوض بالعملية التنموية كما أن حركات المجتمع المدني تعمل على تكريس قيم التضامن داخل المجتمعات المحلية و ذلك من خلال مكافحة الفقر التهميش، حيث تعمل الجمعيات على إحصاء و جمع حالات المعوزين والفئات الأكثر فقرا، و تقدم القوائم إلى الإدارة المحلية بغية التكفل بهذه الفئات الاجتماعية، كما أن الدور الرقابي الذي تمارسه حركات المجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية يساهم في إرساء معالم الحكامة الجيدة، بحضورها إلى مختلف الاجتماعات و المداورات التي يعقدها المجلس المحلي، و هذا يعد نوعا من الشفافية في تسيير الشؤون المحلية فحضورها المداورات يعطيها دور الرقيب، و إذا ما رأيت مساسا بالمال العام أو فسادا إداريا أو ماليا، فإن لديها الوسائل المختلفة للضغط على طاقم المجلس المحلي و ذلك عن طريق الرأي و عبر وسائل الإعلام المختلفة. و هذا للتصدي لأهم مشكلة تعاني منها الإدارة المحلية في دولنا العربية ألا وهي تفتيش ظاهرة الفساد، حيث باتت الجرائم المتعلقة بالفساد المالي و الإداري ترتكب في وضوح النهار و تحت جناح الليل، فحركات المجتمع المدني لها الدور الفاعل في مكافحة ظاهرة الفساد، و تعاملها معها لا يكون على أساس رد الفعل أي وقوع فساد ثم محاسبة المسؤول حين لا يسمن ذلك و لا يغني، فجل حركات المجتمع المدني تسعى إلى التعاطي مع الموضوع بصورة مغايرة، عبر معالجة جميع صور الفساد على مستويات المحلية قبل ميلادها، ودعم التنمية من خلال توفير قيادات إدارية محلية كقوة تتناسب و الوظائف المنوطة بها.<sup>16</sup>

و ما المشاكل التي تعانيها المجالس المحلية في التجارب العربية، إلا خير دليل على فشل السياسات التنموية على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية و الاجتماعية، كون الأنظمة العربية لا تزال تعتمد على دور الحكومة وحده في النهوض بالعملية التنموية على المستوى المحلي أو المركزي، فعدم إشراك

حركات المجتمع شراكة فعلية في إدارة الشؤون ينعكس سلبا على أداء الحكومة -الإدارة المحلية- كون الحكومة لوحدها تعجز عن تحقيق متطلبات جميع الفئات الاجتماعية مما يزيد من حالات الاحتقان والفوضى التي عاشتها وتعيشها اغلب الدول العربية قبيل الربيع العربي وبعده، فلا تزال الأنظمة العربية تنظر إلى حركات المجتمع المدني بعين الريبة لا على أساس الشريك، وهذا ما جعل عجلة التنمية تراوح مكانها لأن التشريعات المختلفة التي تحكم نشاط حركات المجتمع المدني تقف عائقا أمام قيام شراكة أساسية بين القطاع الحكومي وقطاع مجتمع المدني، كما أن النظرة القاصرة لدور المجتمع في الحياة اليومية التي تتعاطى بها الأنظمة العربية ساهمت في زيادة عزله وتحييده عن الحياة السياسية، واستطاعت هذه الأنظمة محاصرة العمل الجمعي و أصبح عملها يكاد يكون مناسبتيا، لا يخرج عن المناسبات الانتخابية أو الاستحقاقات الوطنية هذا من جهة.

ومن جهة فان تبعية حركات المجتمع المدني -الجمعيات - للأحزاب السياسية زاد في عزلتها لان العلاقة بينهما في خندق الزبونية، في إطار من ينتفع ماليا ومن يستفيد سياسيا<sup>17</sup> و بذلك أصبحت حركات المجتمع المدني اما تابعة لأحزاب سياسية، أو تسير في فلك الأنظمة،<sup>18</sup> كما انه وبالرغم من توقيع اغلب الدول العربية على اتفاقيات حرية العمل الجمعي، إلا أننا نلاحظ الوسائل والطرق التي تستعمل لتضييق الخناق على حركات المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية للجمعيات، فأغلب الدول تفرض رقابة شديدة على المساعدات التي تحصل عليها الجمعيات خاصة من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، فالاعتبار الأمني دائما هو الهاجس، ونحن لاننكر أبدا أن فكرة المجتمع المدني ليست بريئة، فقد تستعملها بعض القوى الكبرى كوسيلة غير مباشرة للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول، و ما الدور الذي لعبته بعض حركات المجتمع المدني في كل من تونس ومصر لمحاولة تقويض الثورة إلا خير دليل على ذلك.

إلا أن ذلك لا يبرر البتة تقييد حرية العمل الجمعي، كما انه ومع العلم أن في دولنا العربية ليس هناك معايير تعتمد على الجدية في النشاط و العمل الجمعي و البرامج لتقديم المساعدات المادية من الدولة و الجماعات المحلية، بل أن القرب و الولاء السياسي هو العامل الأساس في تقديم المساعدات مع العلم انه في فرنسا يحق للجمعيات ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها<sup>19</sup> مما ينعكس إيجابا على المواطنين في خلق فرص عمل جديدة.

كما أننا لا يمكننا تغييب حقيقة أن حركات المجتمع المدني في العالم العربي لا تزال حديثة النشأة مقارنة بالدول الغربية و أن تجربتها في غمار الحياة السياسية لا تزال حديثة و محدودة، كما أن العديد من الجمعيات لا يزال يتصف بالمحدودية بالمقارنة مع التزايد المذهل لعدد الجمعيات في السنوات الأخيرة، إلا هذا العدد لا يتناسب ونشاطها على المستويات المحلية، كما أن غالب الجمعيات أصبحت مجرد أرقام لدى وزارة الداخلية، و أصبحت تعمل على تضخيم الفواتير للحصول على دعم مالي اكبر، ما يمس أساسا بفكرة المجتمع المدني في جوهرها.

مما سبق يتضح الدور الفاعل الذي تلعبه حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة على المستويات المحلية، وذلك من خلال الشراكة بين مؤسسات الدولة باعتبارها الأقرب للمواطن والأكثر دراية بمطالبه ومشاغله اليومية، فان شرعية و قبول و تجاوب الإدارة المحلية مع حركات المجتمع المدني فان ذلك يعزز من هيبة الدولة وقوتها ويزيدها شرعية.

#### الخاتمة:

يعتبر الدور الذي تلعبه حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة مركزيا ومحليا غاية في الأهمية، كون الشراكة الحقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة تؤسس إلى إشراك المواطن البسيط في رسم معالم السياسة في الدولة محليا ومركزيا، والملاحظ أن الدول الأكثر ديمقراطية يكون الدور فعالا فيها لحركات المجتمع المدني، وهذا ما جعل مؤسسات الدولة غاية في القوة، لأن ما تعجز الدولة المركزية عن تحقيقه يسعى قطاع المجتمع المدني إلى اتمامه، وهذا يساعد على تقوية مؤسسات الدولة، ويخلق مناخا من الشراكة بين مؤسسات الدولة و حركات المجتمع المدني، وما المشاكل التي تعيشها الدولة القطرية العربية إلا نتاج نظرة الريبة التي ينظر بها حركات المجتمع المدني في الدول العربية.

#### الهوامش والمراجع:

1. ايتسام قرعاع، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989- 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص، 46.
2. نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص، 25.
3. صالح زياني، تطور العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة (1962- 1996)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004، ص، 74.
4. نادية بونوة، المرجع السالف الذكر، ص، 28.
5. صالح زياني، المرجع السالف الذكر، ص، 74.
6. نفس المرجع السالف الذكر، ص، 74.
7. نادية بونوة، المرجع السالف الذكر، ص، 41.
8. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية كبراديجم لتطوير الأداء البرلماني، ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول الموسوم - تطوير الأداء البرلماني في الدول المغاربية -المنعقد يومي 15- 16 فيفري 2012 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة - من تنظيم مشروع مخبر " الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية في ظل الاصلاحات السياسية و الإدارية و مخبر" اشكالية التحول السياسي و الاقتصادي و القانوني في الجزائر" بالتعاون مع جمعية هانس صايدال الالمانية. ص01.

9. نجيم مزيان، التواصل بين المجتمع المدني والبرلمان في بعض التجارب العالمية، تاريخ التصفح: <http://www.almassae.press.ma/node/62972> 2013/09/17
10. حاروش نور الدين، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول الموسوم - تطوير الأداء البرلماني في الدول المغاربية - المنعقد يومي 15- 16 فيفري 2012 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة - من تنظيم مشروع مخبر " الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية و مخبر " إشكالية التحول السياسي و الاقتصادي و القانوني في الجزائر" بالتعاون مع جمعية هانس صايدال الألمانية، ص، 12.
11. علي الصاوي، التفاعل بين البرلمان والمجتمع المدني في التجارب المعاصرة، تاريخ التصفح : 2013/09/16 : .  
<http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDIQFjAA&url> ص 03.
12. نجيم مزيان، المقاربة التشاركية في مجال التشريع، تاريخ التصفح : 2013/08/13: [http://droitmarocma.blogspot.com/2012/11/blog-post\\_83.html](http://droitmarocma.blogspot.com/2012/11/blog-post_83.html) ص 01
13. نجم مزيان، نفس المرجع السالف الذكر، ص 02.
14. محمد عبد الله الشريف، دور المجتمع المدني في الرقابة على البرلمانات والمجالس التشريعية، مجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6020، ص، 01.
15. محمد عبد الله الشريف، نفس المرجع السالف الذكر، ص 02.
16. عمرو هاشم ربيع وآخرون، نحو انتخابات حرة ونزيهة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص 194.
17. حميد القستلي، المجتمع المدني وصناعة القرار المحلي : أي أفاق، تاريخ التصفح : 2013/09/19 : <http://hespress.com/opinions/72905.html> ص 01 .
18. بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية، مجلة المغرب الموحد، فيفري 2011، ص 39
19. بوحنية قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية 2007، مقارنة من خلال ميكانيزمات التنمية السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2009، ص 340.